وهو بيان لهذا اما نصه ان كان من الاكتفا فلا شاهد فيه لانه على هذا التقدير
فعل امر لا افعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوبا انتهى وهذا مبني على ما في م
النسخ من رسم اكتف بتا مثناة بين الكاف والفا وهذا لا يتوهم انه فعل
تعجب لانه ليس على وزن افعل والذي رايته في خط المصنف في التذكرة
واكف من نا وضبطه بفتح الهمزة اشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف
**قوله** لان لزومه الى اخره قال الدنوشري علل ذلك سعدي جلبي
بقوله لانه ملازمة الجر لكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار
والمجرور بعده مفعول اشبه الفضلة مجاز حذفه اكتفا بما تقدم **قوله**
زيد كني كلما قال الدنوشري يتامل في هذا التركيب **قوله** ظهوره اذ ذاك
عن الفايدة هذا يتخلف فيما اذا قيد الكلام بغير المفعول مما تحصل معه
الفايدة من ظرف او غيره مع ان مقتضى كلامهم انه لا فرق **قوله** صبر الحسن
قال الدنوشري كان ينبغي ان يقول او الجمال انتهى لان ذلك المناسب لقوله اولا
**قوله** وعلة جمودها تضمنها الى اخره وشبههما اسم التفضيل اصلا ووزنا ودلالة
على زيادة الحدث ومن ثم اعطيا حكمه ايضا في جواز التصغير وفي وجوب التصحيح
نحو ما اقوله واقوم به هذا وقال اللقاني فيما علل به المصنف دلالة على ان تضمن
معنى الحرف كما يقتضي منع الاعراب على ما تقدم يقتضي عدم التصرف **قوله**
اعذر على ابا اليقظان الى اخره ابن اليقظان كنية عمار بن ياسر رضي الله عنه
**قوله** وقوله واحر اذا احالت بان احولا هذا اظهر من الاستشهاد بقوله خليلي
ما احرى بذي اللب ان يرى صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر لانه يحتمل القلب
والمعنى ما احرى ذا اللب اي صاحب العقل بان يرى صبورا اما لبا في غير موضعها
والمتعجب منه ذا الصب لا ان يرى فلذلك لاحاز هذا نصب **قوله**
لغاية اذ لا دلالة على معنى المشار كما الى اخره لف ونشر مرتب وقال الدنوشري ينظر لو
كانت السين للتاكيد مثلا او كان الفعل الزيد لاصل الفعل هل يجوز البنا منهما

حينئذ

حينئذ لعدم فوات الدلالة على معنى مقصود او لا يجوز ذلك لفوات التاكيد
وحصول اللبس تامل وسياتي ذلك في كلام الشارح تامل **قوله** ويكون نوره مخالفة
للاجماع اي بناء على ان اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال
الدماميني هنا مما تردد فيه بعض المتاخرين واقول هذا اعجب من الدماميني
فان الكلام في المسيلة قديم وقد اطال ابن جني في الخصايص الكلام فيه و
انما يكون حجة اذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص والا فلا لانه
لم يرد في القران ولا في السنة انهم لا يجتمعون على الخطا وقد لخص الجلال
السيوطي بعضه في الاقتراح وقال وقال غيره انه معتبر خلافا لمن تردد فيه
**قوله** بناء على ان احداث قول خرق للاجماع يتامل ما معنى ذلك ولعل
في الكلام صفة لقول مقدرة والاصل قول ملفق من قولين فتامل **قوله**
بحذف وعند البصريين اي لان هذه الافعال السبعة مما ينصب مفاعيل ثلاثة
**قوله** وبالمذكور عند الكوفيين اي لانه يجوز عندهم **قوله** بدليل قولهم في الوصف
تقي الى اخره اي ولولا التعجب المذكور لقالوا اتقى ومتلي ومفتقر على ما تقدم
في بنا اسم الفاعل في قاعدة بنايه من المزيد على الثلاثي **قوله** من اقوال الانيين
الظاهر ان هذا خلاف مراد المصنف لان الاقرب ان غرضه الشذوذ عند
المانعين والمجيزين البنا من افعل لان هذا تخلف فيه شرط كونه ثلاثيا
ورباعيا انه خماسي **قوله** اذا كانا باقيين على معناهما الى اخره اما اذا اخرجا
عن ذلك كانا متصرفين كما ياتي قريبا **قوله** لمذكوره قال الدنوشري اي هو
المذكور ولو قال لمذكورها لكان احسن انتهى يعني ان مرجع الضمير جمع و
لا يعقل فكان الظاهر الاتيان بضمير الجمع وتاويل ضمير المفرد انه باعتبار المذكور
ولو قال اي ما ذكر كان اولى لما تقدم في باب الاضافة فلا تغفل **قوله** اوهم
تاصيلا قال الدنوشري قد يقال فيه نظر لانه لا ياتي الا على مذهب من يقول
اهل اصله ال واحد والجواب ان مراده بالتاصيل عدم استعماله مبنيا للفاعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)